مجلة كراسات تربوية
دورية سنوية محكمة
تعنى بقضايا التربية والتكوين المستمر
العدد الثالث
يناير 2018
مجلة كراسات تربوية
مجلة كراسات تربوية
مجلة كراسات تربوية

مجلة
كراســـــات تربويـــة
REVUE DES BROCHURES ÉDUCATIVES

مجلة كراسات تربوية

دورية محكمة تعنى بقضايا التربية والتكوين

العدد (03)، يناير 2018

مجلة كراسات تربوية

-العدد 03، يناير 2018

-**المدير ورئيس التحرير**: ذ. الصديق الصادقي العماري

-**البريد الإليكتروني**: Majala.Korasat@gmail.com

-**رقم الهاتف**: 212664906365+

-**الإيداع القانوني**: 2016PE0043 : **Dépôt Légal**

-**ردمك**: **ISSN**: 2508-9234

-**مطبعة**: مطبعة بنلفقيه-زنقة الحرية، الرشيدية-المغرب

-**الهاتف**: 05.35.57.32.31

-**البريد الإليكتروني**: tafilalet.bureaux@yahoo.fr

-تصميم الغلاف: ادريس علوي

مجلة كراسات تربوية
دورية محكمة تعنى بقضايا التربية والتكوين

المدير ورئيس التحرير:
الصديق الصادقي العماري

هيئة التحرير:

صابر الهاشمي	محمد حافظي
مصطفى بلعيدي	عبد الإله تنافعت
صالح نديم	محمد الصادقي العماري
بوجمعة بودرة	مصطفى مزياني

اللجنة العلمية:

د.محمد الدريج	علوم التربية
د.الحسن اللحية	علوم التربية
د.محمد فاوبار	علم الاجتماع
د.عبد الرحيم العطري	علم الاجتماع
د.عبد الغاني الزياني	علم الاجتماع
د.مولايعبدالكريمالقنبعي	علمالاجتماع
دة.عزيزة خرازي	علم الاجتماع
د.سعيد كريمي	المسرح وفنون الفرجة
د.بشرى سعيدي	أدب حديث
د.عبد القادر محمدي	علم الاجتماع
د.محمد أبخوش	الفلسفة
د.مولاي إسماعيل علوي	علم النفس
د.صابر الهاشمي	اللسانيات
دة. رشيدة الزاوي	علوم التربية وديداكتيك اللغة العربية

للتواصل أو المشاركة بأبحاثكم ودراساتكم :
Majala.korasat@gmail.com
212648183059+

المحتويات

العنوان	ص
تقديم .....ذ. الصديق الصادقي العماري.....	01
تطور مناهج التعليم بين متطلبات الواقع والضغوط الخارجية .....د. محمد الدريج.....	03
فاعلية الاستراتيجيات المطامعرفية في الممارسة التربوية -بناء الكلمة نموذجا- .....د. صابر الهَاشِمِي.....	19
التربية الجمالية بالمدرسة الابتدائية ..... الصديق الصادقي العماري.....	28
معيقات التواصل الصفي وأثرها على جودة التعلمات .....د. تنافعت عبد الإله.....	53
مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف المدرسي .....د.ربيع أوطال.....	64
الفكر التربوي عند العلامة فريد بن الحسن الأنصاري .....د. لخلافة متوكل.....	81
دور المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في تحسين الأداء المهني والأكاديمي للطلبة المدرسين .....دة. رشيدة الزاوي.....	95
نحو تصور جديد لحل أزمة التعليم بالمغرب .....ذة. رشيدة زنوحي.....	108

نحو تصور جديد لحل أزمة التعليم بالمغرب

ذة. رشيدة زنوحي

مقدمة:

انطلاقا من التقارير الدولية[1]، والتقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم[2]، يتضح جليا أن التعليم نظام يعاني أزمة تتمثل مظاهرها في ضعف مستوى تعلم الخريجين، وتفشي أزمة البطالة، الشيء الذي يؤثر سلبا على التنمية ويعرقلها.

سوف لن ندعي أننا سباقون إلى تناول هذه الظاهرة بالتحليل، كما أننا لسنا بصدد وضع خطة للنهوض بالمنظومة التعليمية، ولكن ما يشفع لنا في الكتابة فيه، أنه موضوع مزمن ويحتاج إلى الكثير من الدراسة. كما أن هذه الخطة ستتضمن من أهم عناصرها جديدا غير وارد في الدراسات السابقة وهو الدعوة إلى إدماج تعليم المهن والحرف اليدوية في الأسلاك التعليمية، بدءا من الخامس ابتدائي وإلى مستوى الباكلوريا. والدعوة إلى تغيير النظرة الدونية لهذه المهن ولأصحابها باعتبارها النواة الأساسية لبناء اقتصاد مستقل. ولأنها تشكل الحلقة المفقودة بين تعليمنا وبين مشكلات الحياة باعتبارها غائبة عن هذه الأسلاك، وهذا واقع لا يمكن لأحد نكرانه ولا أحتاج عليه دليلا.

وحتى إذا قال أحد أن هذا التعليم موجود، سنرد عليه أنه وجود في مراكز التكوين المهني المستقلة عن الأسلاك التعليمية، كما لا يدخله في نظر العامة إلا الفاشلون. مع العلم أن من أسبا ب فشل نظامنا التعليمي هو كونه تعليما نظريا لا علاقة له بالجانب التطبيقي.

---

[1] المملكة المغربية: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم المنظومة التعليمية و التكوين والبحث العلمي. التقرير التحليلي: تطبيقات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2013 المكتسبات والمعيقات والتحديات دجنبر2014 الصفحة 151. /2014.

[2] التقرير العالمي: رصد التعليم للجميع، منشورات اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتوعية والثقافة والفنون.2013

للتوصل إلى هذه الخطة، والتي سنحاول قدر الإمكان أن تكون متكاملة، سنعرض لبعض تصورات مفكرين وتربويين مغاربة مثل محمد عابد الجابري 1973، ومحمد جسوس 1997، ومادي لحسن 1997، وكل من الفضيل العيرج وبوشعيب الزين 2014. كما سنعرض لعناصر الالتقاء بينها ولطبيعة اشتغال أصحابها.

ثم سنتناول تجربتين عالميتين رائدتين هما اليابان وماليزيا. وسوف لن نقارن بينها وبين المغرب من أجل المقارنة لذاتها، ولكن من أجل وضع الأصبع على سر نهضتها وسر أزمتنا التعليمية الدائمة، وأيضا من أجل استلهام خطتنا التي ذكرنا بعضا من ملامحها قبل قليل.

فما هي طبيعة التصورات السابقة؟ وما طبيعة النماذج العالمية الناجحة؟ وما هي بالتالي الخطة التي نقترحها للخروج من الفشل؟ وما الفرق بينها وبين تصورات المفكرين المغاربة المذكورين؟ وهل نحن في حاجة إلى خطط وتصورات، أم أننا في حاجة إلى شيء آخر؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه، اعتمادا على منهج يجمع بين الوصف والتحليل والمقارنة والتفسير في إطار يجمع بين دراسة المضمون ودراسة الحالة.

- ✓ **تصور محمد عابد الجابري:**

عانى النظام التعليمي منذ 1973 من أزمة ظهرت آنذاك في عدم القدرة على تحقيق التعميم والتعريب والتوحيد والمغربة، وعدم القدرة على تحقيق الاستقلالية بإقرار الازدواجية وعدم القدرة على القضاء على الأمية، كما أنه نظام لم يستطيع أن يكفي ذاته بذاته، ولا أن يسد حاجياته ومتطلبات نموه[1].

لمعرفة أسباب هذه الأزمة، عاد الجابري إلى تعرية الجذور التاريخية للتعليم بالمغرب، وكيف أنشئ، وكيف تم وضع السياسة التعليمية، وأسباب وضعها على نحو

[1] الجابري محمد عابد، "أضواء على مشكل التعليم بالمغرب"، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1973، ص 139.

دون آخر، برصد أنواع التعليم التي كانت سائدة حتى قبل الحماية وأثناءها. فقد عرف المغرب أيام الاستعمار التعليم الأوروبي، والتعليم الإسرائيلي، والتعليم الأصيل، ثم ظهر التعليم الوطني الحر كرد فعل لوجود التعليم الأوروبي، والذي سهر على تعليم اللغة العربية والتاريخ العربي حفاظا على الهوية العربية الإسلامية.

وبعد حصول المغرب على الاستقلال، والذي كان نتيجة توافق سياسي، ولم يكن نتيجة ثورة، على حد تعبير الجابري دائما، اضطرت فيه النخبة الحاكمة للاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية التي ألحت على الإجبارية والتعميم، فعمل التصميم الثنائي 1959/1958، والتصميم الرباعي 1960 و1964 على إلحاق كل الأطفال المغاربة بالمدارس، وتشكلت هيأة الإنقاذ، وتجندت كل الطاقات لتحقيق المطلب الشعبي، لكن في أبريل 1964 أعلنت سياسة التعليم، على عهد الدكتور بنهيمة، التراجع عن هذه السياسة باعتبارها تكلف المغرب ميزانية ضخمة، فكانت النتيجة استمرار تفشي الأمية. وكما تم التراجع عن التعميم والإجبارية، حدث تراجع عن التوحيد باستمرار وجود مدارس البعثات والتعليم الحر الذي تواجد في الأحياء الشعبية بشكل رديء، وتواجد في الأحياء الأرستقراطية بشكل مختلف تماما مما ساهم في فرز مجتمع طبقي. و للأسف أيضا، لم تستطيع السلطة إقرار اللغة العربية كلغة للبحث العلمي في التعليم الجامعي، فاستمرت بذلك الازدواجية وبالتالي التبعية الدائمة للمستعمر.

وفي النهاية، واعتمادا على إحصائيات دقيقة، توقع الجابري كيف سيكون عليه التعليم في أفق التسعينات، حيث سترتفع نسبة الأمية ونسبة البطالة. لقد كانت التراجعات إذا، وضعف الإنفاق على التعليم سببا في تفشي الأمية، كما كان التحجر الثقافي للمتعلمين وضعف التعلم وعدم مواكبة التكوين المستمر، من أسباب الفشل الذي توقعه الجابري.

لذلك اقترح في نهاية تحليله، أن الحل لن يكون سوى باستكمال التحرير والبناء الاشتراكي[1] فأما استكمال التحرير فلن يكون إلا بالتعريب ثم سيكون بدمقرطة التعليم، الذي يجب أن يكون موحدا أمام جميع المغاربة. ويمكن جميع المغاربة من الوصول إلى أعلى درجات الثقافة والأهلية المهنية. يقول الجابري: "يجب ألا يكون التعليم المدرسي مجرد تلقين وتحفيظ، بل إغناء الفكر وإكساب المهارات اليدوية، وذلك وفق خطة ترمي إلى تضييق الهوة التي تفصل بين العمل اليدوي والعمل الفكري..."[2]

إن مشكل التعليم، في نظر الجابري، يعود بالدرجة الأولى إلى التراجع عن المطالب الأربعة التي أقرتها التصاميم الحكومية الأولى والثانية، حيث أقرت بالتعميم والتعريب والتوحيد، ثم التراجع عنها بسبب الإكراه المادي. وقد اقترح الجابري في نهاية التحليل حلا يجمع بين التعليم الفكري والتعليم اليدوي معتمدا في تحليله المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والإحصائي والتوقعي.

- ✓ **تصور محمد جسوس:**

في حوار أجرته مجلة "عالم التربية" في عددها الأول مع الأستاذ محمد جسوس، وفي إجابته على السؤال الذي طرحته عليه هيأة التحرير، والذي يقول: "هناك إجماع على أن التعليم في المغرب يعيش أزمة عميقة، في تصوركم أستاذ جسوس، ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ أهي أزمة مناهج ومقررات، أم هي أزمة اختيارات؟

يلخص الأستاذ جسوس الأزمة التعليمية في كون النظام التعليمي ينتج عاطلين مثقفين، ويرى الأستاذ جسوس في نفس الحوار دائما، أن للتعليم مهام ثلاث للخروج من الأزمة، تتمثل الأولى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتحديد في القدرة الشرائية للمواطنين وقدرتهم على الادخار وتوظيف المعارف التكنولوجية في خدمة الغايات الإنسانية، وتطوير القدرة على الإنتاج الفلاحي والصناعي والمبادلات

[1] المرجع السابق، ص139.
[2] المرجع نفسه، ص140.

الخارجية. أما المهمة الثانية فهي البناء الديمقراطي الذي يجعل الإدارة في خدمة المجتمع وليس العكس. وتظهر المهمة الثالثة في مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يحدث على الصعيد العالمي والدولي.[1]

وبهذا يؤكد محمد جسوس أن للأزمة التعليمية أيضا بعد سياسي، لأن الطبقات الحاكمة تخلت عن الالتزامات الوطنية، بل أكثر من ذلك، أصبح هناك تقاطع بين ما تريده النخبة الحاكمة وما يريده الشعب، وكنتيجة لذلك أصبح التعليم غير قائم على مشروع وطني واضح المعالم.

- ✓ **تصور مادي لحسن:**

في كتابه "السياسة التعليمية بالمغرب ورهانات المستقبل" يرجع مادي لحسن سبب فشل المنظومة التعليمية، متفقا في ذلك مع الجابري 1973 ومحمد جسوس 1998، إلى التراجع السياسي عن تطبيق المبادئ الأربعة بسبب إملاءات صندوق النقد الدولي والديون الخارجية. وبقي هذا الفشل مصاحبا لها حتى بعد إصلاح 1985 الذي ركز على إعادة هيكلة النظام التعليمي وفرض ما عرف بالخريطة المدرسية. ولكن هذه السياسة أيضا لم تقض على الأمية، ولا أعادت الاعتبار للغة الوطنية، ولا استطاعت إدماج الحاصلين على الشهادات الجامعية في الحياة المهنية، مما جعل الحسن الثاني يتوجه برسالة إلى البرلمان في دورة أبريل 1994 داعيا إلى وضع ميثاق وطني يحدد المقاييس الأساسية لنظام تربوي يجعل التلميذ في قلب العملية التعليمية[2].

وفي الفصل الرابع، وكمساهمة في حل أزمة التعليم بالمغرب، وضع مادي لحسن 1997 خطة اعتبرها شاملة تتمثل في الخطوات الآتية[3]:

---

[1]جسوس محمد، "أزمة النظام التعليمي بالمغرب"، مجلة عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، العدد الأول شتاء 1996. منص 2إلى ص 18. بتصرف

[2]مادي لحسن ، "السياسة التعليمية بالمغرب ورهانات المستقبل "، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999، ص 105.

[3]المرجع السابق،من ص 132 إلى ص 142.

- ✓ تعميم التعليم وإجبار يته.
- ✓ إقرار اللغة العربية والانفتاح على اللغات الأجنبية.
- ✓ اعتماد الفكر النقدي والعلمي والتكنولوجي.
- ✓ التشجيع على التكوين الذاتي.
- ✓ التشجيع على الابتكار والمبادرة والتنافسية والاستقلالية.
- ✓ تشجيع ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وغرس القيم الدينية والأخلاقية عند الناشئة.
- ✓ الاهتمام بالنمو الجسمي
- ✓ أما عن الوسائل الضرورية للتنفيذ، فقد اقترح مادي لحسن تفعيل الجهة وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم وتشجيع المبادرة الحرة واعتماد مبدأ الشراكة مع أطراف أخرى للتمويل.

- ✓ **تصور الفضيل لعيرج وبوشعيب الزين 2014:**

في دراسة نشرت في مجلة عالم التربية بعنوان "التعليم والتشغيل" يطرح الباحث الفضيل لعيرج إشكال العلاقة بين التعليم والتشغيل، كوجه بارز من أوجه أزمة التعليم بالمغرب، فهل هما يسيران بشكل متوازن كل واحد منهما يساهم في تطور الآخر، أم يشكل كل واحد منهما عالما منفصلا عن الآخر؟[1]، وباستعراضه لأنظمة عالمية نجحت في حل هذه الإشكالية، ونجحت في الربط بين التعليم والمقاولة، كألمانيا واليابان، خلص الكاتب إلى نتيجة يفسر بها انتشار البطالة، وهو الفصل بين الموجود بين المدرسة والمقاولة بسبب انغلاق المقاولات وعدم انفتاحها على المؤسسات التربوية من جهة، ونتيجة لاعتمادها على آليات تسيير تقليدية، كما أنها لا تعطي اعتبارا للتكوين والتجديد، ليكون الحل في نظره هو الربط بين التربية والمقاولة.

[1]الفضيل العيرج، "التعليم والتشغيل"، مجلة عالم التربية، العدد25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، من ص 579 إلى ص588.

أما بوشعيب الزين، وفي دراسة له منشورة في نفس العدد لنفس المجلة، يرسم ملامح مدرسة المستقبل في المغرب، والتي يجب في نظره أن تكون متعددة المستويات منتجة للمعرفة محققة للجودة، حيث برمجيات الوسائط المتعددة ودوائر المعارف التفاعلية والاتصال بشبكات المعلومات المحلية والعالمية، الشيء الذي يتيح فرصا غنية للتفاعل عن طريق مشاركة المتعلمين في كافة الأنشطة، لتوفر لهم تعلما ذاتيا حسب ظروفهم واحتياجاتهم.[1]

إن مدرسة الغد، في نظر بوشعيب الزين، ستعرف غيابا للمقررات المفروضة، وستشهد عودة البيداغوجيا، وستصبح المدرسة مجالا للاستثمار في الرأسمال البشري. يقول الكاتب: "في هذه المدارس ستختفي المسافات لفائدة سوق عام يقتضي من كل فاعل أن يختار طريقة وأسلوبه في الوجود والتميز الأكاديمي، أو المعرفة بالإشكالية المحلية، أو التخصص في موضوعات متقدمة جدا[2].

- ✓ **تركيب**

لم يكن فشل المنظومة التعليمية في نظر الجابري إلا بسبب السياسة الاستعمارية للتعليم أيام الحماية، ثم كانت بعد الاستقلال بسبب التراجع الحكومي عن تعميم التعليم وتعريبه وتوحيده، وكان اقتراح الجابري للخروج من الأزمة هو دمقرطة التعليم بتبني مدرسة واحدة لكل المغاربة، وتبني اللغة العربية لغة للبحث العلمي، وعدم الاعتماد على التعليم النظري فقط، وإعطاء الأهمية للتعليم اليدوي أيضا. ويتفق معه كل من محمد جسوس ومادي لحسن في أن الفشل كان نتيجة التراجع الحكومي عن التصميمين الأولين اللذين تبنيا التعميم والتوحيد والتعريب بسبب الإكراه المادي.

---

[1] الزين بوشعيب، "مدرسة المستقبل: بين التصور والتنزيل"، مجلة عالم التربية، العدد25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014، من 590إلى599

[2] الزين بوشعيب، المرجع السابق، 599.

أما لفضيل العيرج فيرجع سبب الفشل إلى الانفصال التام الموجود بين المدرسة والمقاولة، في حين يرى بوشعيب الزين أن الحل هو المدرسة الذكية المجهزة بالأنترنيث.

كل هذه التصورات، والتي أوردتها بشكل مقتضب، تعتبر في نظري مكملة لبعضها البعض، فنحن نحتاج فعلا إلى التعميم والتعريب والتوحيد على رأي الجابري، ونحتاج إلى التنمية الاقتصادية على رأي محمد جسوس، ونحتاج إلى ربط المؤسسة بالمقاولة، ونحتاج أيضا إلى تجهيز كل المؤسسات بالأنترنيث. إنها تصورات تعبر عن احتياجات المدرسة المغربية الواقعية والحقيقية. كما أن هذه التصورات والحلول المقترحة تدل على شيء مهم، هو أن مفكرينا ليسوا مقصرين في الاجتهاد للتوصل إلى الحل، وأننا نملك من الخطط والتصورات التي لو طبقت لاستطعنا أن نحقق النجاح للمنظومة التعليمية، بالقضاء على الأمية بأنواعها والقضاء على البطالة، إذن، ما الحل أمام هذه المعضلة التاريخية؟

لن ندعي أننا نستطيع الإجابة على هذه الإشكالية المزمنة والتاريخية، ولكننا سنحاول تقديم جواب من خلال استقراء بعض النماذج العالمية الرائدة المعروفة وهي ماليزيا واليابان، وقد وقع الاختيار على هذين النموذجين لأن الأول يشبه المغرب من حيث فترة الحصول على الاستقلال، أما الثاني فقد نجح رغم الإكراه السكاني والصعوبة الطبيعية.

- **نماذج عالمية رائدة:**
  - ✓ **النموذج الأمريكي:**

تعد أمريكا من الدول الرائدة على مستوى التعليم، بل إن ريادتها على مستوى التعليم هو سبب كونها أول قوة في العالم رغم شساعة الرقعة الجغرافية ورغم تعدد الأجناس والديانات التي تتآلف على أرضها، والغريب أن التعليم من القضايا التي تترك

للفدراليات من أجل الاهتمام بها وليس الحكومة الأمريكية. ولكن عام 1983 صدرت وثيقة مهمة للغاية هي وثيقة "أمة في خطر" التي حددت الخطر في تدني مستوى المعرفة والتعلم عند الأبناء مقارنة مع آبائهم. وعندما خلصت الدراسة إلى هذه الحقيقة، خاصة في الرياضيات والعلوم واللغة الأم، صدرت هذه الوثيقة التي هبت لها الحكومة وأشرفت على دراسات ميدانية استغرقت سنتين، وأسفرت على اتخاذ تدابير جادة للعودة إلى جودة التحصيل وتحقيق السبق العالمي، من هذه التدابير[1]:

- إجراء امتحان لاختبار كفاءة المدرسين وتم الاستغناء عن الذين لا يمتلكون هذه الكفاءة.
- الاهتمام برجل التعليم من حيث التكوين المعرفي والبيداغوجي ومن حيث الوضع المادي والاجتماعي بإعادة تكوينه والرفع من أجره.
- التركيز على تجويد اللغة الأم وجعلها لغة العلم والرياضيات.
- وفي 1991، ورغم أن أمريكا كانت تخوض حربا على العراق، إلا أنها أصدرت مذكرة تتضمن مخططا لأمريكا عام 2000.

✓ **النموذج البريطاني:**

ترجع البدايات الأولى للتعليم في بريطانيا إلى العصور الوسطى حيث تولت الكنيسة، بدعم واضح من الملوك، الإشراف على التعليم وتمويله، فأنشأت المدارس بأنواعها التي اعتمدت التعليم الديني بغرض إعداد الطلاب للعمل في الكنيسة، وقد اقتصر التعليم حينها على النبلاء والطبقة العليا. وفي نهاية القرن السابع الميلادي عمدت بعض المدارس الثانوية، مثل مدرسة يورك الشهيرة، إلى إدخال بعض المواد العلمية في التدريس، وبعدها بقرون أنشئت مدارس علمية جديدة في مدينتي أكسفورد وكمبريدج بهدف تهيئة الطلاب للدراسة الجامعية. وفي القرن الخامس عشر، أي في

[1] المحيسن ابراهيم بن عبد الله، "تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية دراسة ميدانية مقارنة "، المجلة التربوية، ع64، مجلس النشر العلمي، الكويت،2002، ص8.

عصر النهضة، ظهرت فكرة التبرعات الخيرية للإنفاق على إنشاء مدارس خاصة مستقلة عن الكنيسة وإن كان طابعها دينيا، كما سمحت لأبناء الشعب بالدراسة فيها وكانت تمول من طرف الأغنياء والمتطوعين.

من أبرز التطورات في القرنين السادس عشر والسابع عشر صدور ما سمي "قوانين الفقراء" التي طالبت بالاهتمام بتعليم الفقراء الذين لا يستطيعون دفع رسوم التعليم، واستمرت هذه المدارس الخيرية خلال القرن التاسع عشر. كما استمر إنشاء المدارس، خاصة مع الثورة الصناعية التي أفرزت ما عرف بمدارس الأحد، حيث كان العمال يتعلمون ما يحتاجونه يوم الأحد، كما أنشئت مدارس الأطفال لإيواء أبناء الأمهات العاملات.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، ظهرت حركة ليبيرالية شكلت ما سمي ب "الرابطة القومية للمدارس العامة" ونادت بتقديم تعليم إلزامي ومجاني تموله الدولة من الضرائب في محاولة لتقليص نفوذ الكنيسة على المدارس، وقد كان من الطبيعي أن يواجه معارضة من طرف رجال الدين. أما القرن العشرين، فقد شهد حركة تعليمية قوية تمثلت في ظهور قوانين مهمة شكلت وغيرت وجه التعليم البريطاني ومن أهمها:

–صدور قانون "بلفور" عام 1902، وهو القانون الذي نقل اختصاصات التعليم إلى السلطات المحلية وأقر الرقابة العامة على التعليم وسحبها من السلطة الدينية.

–صدور قانون "فيشر" سنة 1918 وهو القانون الذي جعل التعليم إجباريا حتى سن الرابعة عشر، كما أقر المجانية في المدارس الأولية.

–صدور قانون "بتلر" الذي تولى وزارة التربية والتعليم عام 1944وأقر إصلاحات لا تزال قائمة إلى الآن. في قانون "بتلر" تم إقرار تعليم مفهوم المواطن الصالح في التعليم الأولي. وعلى عهده دخلت التعليم منهجيات جديدة في التدريس كالتعلم باللعب الهادف وليس اللعب كما يحلو للطفل.

"بتلر" هذا عالم تربوي تولى وزارة التعليم وأدخل تعديلات مهمة منها إدماج الحرف والمهن في التعليم الثانوي من خلال إنشاء المدارس الثانوية الشاملة عام 1953 والتي لا تزال منتشرة في بريطانيا إلى الآن والتي تعمل على تعليم كل أنواع التعلم النظرية والمهنية والإدارية، وبذلك يجد مفهوم القدرات الفردية مجالا حقيقيا لتطبيقه، كما يجد مفهوم تعلم القدرة على مواجهة الحياة معنى ومجالا حقيقيا لاكتسابه من خلال دراسة الطالب المهنة التي يحبها منذ الثانوي، ويستطيع في النهاية التلميذ أن يتخرج من هذه المدارس وهو مؤهل لممارسة مهنة يواجه بها الحياة. وإذا أراد متابعة دراسته الجامعية فإنه يتابعها في التخصص الذي اختاره في المدرسة الثانوية الشاملة[1].هذا ما يفسر الترابط الموجود بين التعليم الثانوي والعالي في بريطانيا من جهة وبين التعليم والحياة بصفة عامة من جهة أخرى..

الملاحظ إذن من خلال سرد التجربتين الأمريكية والبريطانية أن التعليم الناجح يبدأ وينتهي بالإرادة السياسية التي تأخذ على عاتقها تربية الأفراد بسن قوانين والسهر على تطبيقها، فهل سنجد نفس الشيء في ماليزيا واليابان؟ أو نقول بعبارة أخرى: كيف نجحت ماليزيا؟ وما سر نجاح اليابان؟ وما الذي تسبب في نجاح الآخر، هل هو التعليم أم هي قوة الاقتصاد؟ أم أن الإرادة السياسية هي التي جمعت بينهما؟

- ✓ **النموذج الماليزي :**

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في ميدان التعليم، مع العلم أنها تعرضت للاستعمار مرتين، كان الأول من طرف اليابان والذي انتهى عام 1947، ثم خضعت للحكم البريطاني الذي انتهى عام 1957 أي بعد حصول المغرب على الاستقلال بسنة، وعانت من الفقر والتخلف إلى حدود الستينات من القرن الماضي، ولكنها الآن من عمالقة التعليم والصناعة على الأرض، حتى أصبحت تلقب بمعجزة شرق آسيا. فما

[1]المحيسن ابراهيم بن عبد الله، المرجع السابق، ص 8،

هو السر في هذا التحول السريع مع العلم أن المغرب سبقها في الحصول على الاستقلال؟

عندما تولى مهاتير محمد الحكم سنة1980 وضع خطته الشهيرة: "ماليزيا 2020"، وكان أول ما قامت عليه هو إرسال بعثات طلابية إلى الغرب وعددها نصف مليون طالب عادوا ليطبقوا ما تعلموه، ثم إقرار نظام إجبارية التعليم كقانون إلزامي حيث تطبق العقوبة على الآباء الذين لم يرسلوا أبناءهم إلى المدارس، وتطبيق نظام المجانية حيث التزمت الدولة بالإنفاق على التعليم وخصصت له ثمانية عشرة في المائة من الدخل الإجمالي للبلاد.

اهتم مهاتير محمد أيضا بالمعلم تكوينا وتحفيزا، كما حرص على أن تدرس العلوم والرياضيات في المدارس الماليزية بشكل تطبيقي وليس نظريا فقط، إضافة إلى تطوير المؤسسات التعليمية وتبني منظور المدرسة الذكية حيث زودت كل المدارس بالحواسيب والأنترنيث لتسهيل الحصول على المعلومة، وخلق تواصل دائم بين الأسرة والمدرسة عن طريق تزويد الكل بالأنترنيث، وتوجيه التعليم حسب الحاجيات الأساسية للبلاد وسوق العمل. كما تم ترشيد التخصصات الجامعية حسب حاجيات السوق، والحفاظ على الهوية الإسلامية، وتبني اللغة الماليزية لتدريس العلوم في كل المراحل التعليمية، وإدماج التعليم المهني في كل المراحل التعليمية، أضف إلى ذلك أن الدولة تشرف على التعليم وبرامجه في كل المراحل التعليمية، فالتعليم ما قبل المدرسي مثلا يتميز بكونه تعليما فعالا ديناميكيا ويتناسب مع قدرات الطفل' أما التعليم الابتدائي، فهو إلزامي ومجاني ويعتمد اللغة الماليزية في المدارس الوطنية واللغة العرقية بالنسبة للأقليات، كما أن برامجه ومناهجه تعتمد على المهارات اللغوية استماعا وتحدثا، والمهارات الرياضية والعلوم والتكنولوجيا، ويعتمد التعلم هنا أيضا على مواد متصلة

بالبيئة ومواد فنية مرتبطة بالتكوين المهني والفني. ثم الاهتمام بالجوانب الوجدانية والروحية وتحرص على تحفيظ القرآن الكريم واللغة العربية والأخلاق الإسلامية.[1]

ويتميز التعليم الثانوي بوجود مواد نظرية كاللغات والتاريخ والجغرافيا والأخلاق والتربية الصحية، إلى جانب المواد العلمية كالرياضيات والتكنولوجيا التي تدرس بشكل تطبيقي، إلى جانب مواد مرتبطة بالمهارات الحياتية كالتجارة والحدادة والزراعة والميكانيكا والتربية الأسرية والتي يختار منها الطالب ما يناسب قدراته ورغباته ..وفي الصف السادس يختار الطالب ما يناسبه استعداد ا للمرحلة الجامعية أو يختار الخروج إلى سوق العمل، ويستمر التعليم الجامعي في توجيه الإنسان الماليزي الذي يقوم على أساس الشراكة مع المؤسسات الصناعية الكبرى التي توجه البحث العلمي الذي لا ينتهي به المطاف على الرفوف أو الحرق أو يتحول إلى لفافات تلف فيها الأكلات الخفيفة .ولكن بحثا يكون هدفه حل مشكلة من مشكلات الحياة والذي تنفذ نتائجه لتحقيق التنافسية العالمية[2].

هذه الخطة الكاملة المتكاملة، تهدف إلى إنتاج إنسان يمتلك هوية وأخلاقا وحرفة يعيل بها نفسه ويساهم في اقتصاد بلده، مساهمة تقوم على التجديد والتطوير والتنافس من أجل تحقيق مكانة في الاقتصاد العالمي وبالتالي الاستقلالية المطلقة. لقد كان التطور جدليا، تطور الصناعة أدى إلى تطور التعليم، الذي أدى بدوره إلى تطور الصناعة وهكذا، وذلك اعتمادا على خطة شاملة لكل العناصر التي تتدخل في العملية التعليمية:

- ✓ الاهتمام بالمدارس وتجهيزاتها.
- ✓ وضع مناهج تساير التطور ومتجددة دائما.

---

[1] بدران شبل، "التربية المقارنة، دراسات نقدية في نظم التعليم" منشورات دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2004، من ص317إلى ص 392.

[2] بدران شبل، "التربية المقارنة، المرجع السابق، ص 392.

- ✓ الاهتمام بالمعلم وتشجيعه على التكوين المستمر وتحفيزه على المستوى المادي.
- ✓ ربط المدرسة بالحياة منذ الابتدائي وإلى التخرج عن طريق الشراكة مع المصانع التي تشرف على البحث العلمي.

إن العلاقة إذن جدلية بين التعليم والتطور الصناعي، فهذا يؤدي إلى ذاك وذاك يؤدي إلى هذا، والخلاصة هي أن التقدم لم يكن بوضع خطة ثم التراجع عنها ولكن بخطة تم تنفيذها والالتزام بها من طرف شخصية قيادية هي مهاتير محمد.

- ✓ **النموذج الياباني :**

من المعروف أن اليابان بلد شاسع الأطراف، ذو كثافة سكانية هائلة وقد استطاع أن يحقق نهضة كبيرة وقوة اقتصادية تعتبر الثانية بعد أمريكا، شساعة البلاد، والكثافة السكانية، والزلازل لعوامل من شأنها أن تكون عوامل تخلف وليس العكس، فما هو السر إذا؟

لست أدعي أنني آتي بجديد، فالسياسة اليابانية واضحة المعالم، ومعروف عالميا أن اليابان يهتم بالتعليم اهتماما بالغا، وذلك يظهر من خلال إقراره مبدأ المجانية والإجبارية في التعليم الابتدائي. والمجانية معناها أن الدولة تتولى كل المصاريف المتعلقة بولوج كل اليابانيين المدرسة، أما الإجبارية فهي إجبار كل مواطن ياباني على التمدرس ولو بالقوة وليس على الأوراق فقط.

وتخصص اليابان للتعليم ميزانية عالية جدا، تجهز المؤسسات بوسائل راحة تامة للتلاميذ من نقل ومقاصف وأماكن للراحة، ومكتبات مجهزة ووسائل سمعية بصرية حديثة، وتسهر على أن تكون بنية الفصل بنية ملائمة للتعلم مع تفادي الاكتظاظ والحرص على الانتقال من مستوى لآخر على أساس الإتقان لا على أساس الخريطة المدرسية، فهي تراهن على أن يكون كل تلميذ متقنا لكل التعلمات، كما تهتم برجل

التعليم معرفيا واجتماعيا وماديا ليقوم بعمله دون إكراه بعد أو تعيين أو فقر أو غياب الوسائل التعليمية، أو اكتظاظ أو تعدد المواد، كما هو الشأن في تعليمنا الابتدائي، حيث يعمل مدرس الابتدائي في غياب كل هذه الشروط الضرورية لترسيخ المعارف والمهارات وإتقانها لدى التلميذ.

أما المواد المدرسة في المرحلة الابتدائية فإن اليابانيين يركزون على الرياضة والأخلاق واللغة اليابانية كعامل للتوحد والمحافظة على الهوية .وفيما يخص المرحلة الثانوية، فإن التلميذ لا ينتقل من المرحلة الدنيا إلى العليا إلا بالاستحقاق الحقيقي عبر امتحان صعب جدا، حيث يعتمد التمدرس على المستوى، والميول، والوضع المستقبلي، كالإعداد للجامعة، والتهيؤ للعمل والإعداد المهني، ويتميز التعليم في الثانوية بنوعين من التعلم وكلاهما على أعلى مستوى من الجودة، النوع الأول هو التعليم المتاح للشعب وهو مجهز بأحدث الوسائل التكنولوجية والمكتبات وشبكة والأنترنيث وتصميم المدارس الأنيق والنظيف أما النوع الثاني فهو لأصحاب العقول الخارقة، ويسمى التعليم الأرستقراطي ويكون في مدرسة تسمى مدرسة العلوم الخارقة والتي وصلت تكلفة تجهيزها إلى 100 مليون دولار وهي مخصصة لتكوين العلماء في كل التخصصات[1].

كيف استطاع اليابان أن يحقق كل هذا؟ وهو الذي يتعرض للزلازل كل يوم وتعرض للإبادة في الحرب العالمية الثانية؟ من الذي فرض مجانية التعليم وإجباريته للقضاء على الأمية؟ ومن الذي رفض عرض أمريكا بتطبيق نظام اللامركزية؟ من الذي أقر مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ؟ من الذي خصص للتعليم ميزانية عالية جدا؟ ومن الذي فرض اللغة اليابانية كلغة للتعلم في كل الأسلاك التعليمية كما جعلها لغة

[1]بدران شبل، المرجع نفسه، من ص 379إلى 382.

للعلم؟، لقد ارتبط كل هذا بعائلة مهتمة بالنهضة، غيورة على البلاد هي عائلة الميجي..

- **ماهي إذن معايير الجودة في هذه الأنظمة باعتبارها قد حققت الريادة والنجاح؟**

يبدو من خلال تفحص هذه الأنظمة وأسباب نجاحها أنها فرضت التعليم على المواطنين بالقوة حتى تقضي على الأمية، ثم خصصت ميزانية عالية جدا لتحقيق الجودة، على مستوى البنايات والتجهيزات المدرسية ووسائل النقل والراحة والتواصل والتكنولوجيات وتجديد المقررات والمناهج وتحفيز الساهرين على التنفيذ والذين هم رجال التعليم بالتشجيع المادي وفتح آفاق التكوين المستمر ناهيك عن تعميم شبكة الانترنيت، وهذه أشياء لم تعد خافية على أحد، وقد اعتمدت هذه الأنظمة على اللغة الأصلية للبلد كلغة للعلم حفاظا على الهوية وفرضتها على الأقليات وجعلتها لغة البحث العلمي والتعليم الجامعي، كما أن المدرسة في هذه الأنظمة تقوم على علاقة وطيدة بالمصنع والمقاولة ومؤسسات الحياة عموما، أما البحث العلمي فهو رهين باحتياجات الشركات واحتياجات السوق، أضف إلى ذلك إدماج التعليم المهني مع التعليم النظري في المراحل الإعدادية والثانوية.

- **تعليمنا ومعايير الجودة، أية علاقة؟**

استنادا إلى معايير الجودة المستخلصة من النماذج العالمية الناجحة، ما هي إذا طبيعة التعليم في المغرب؟

يختلف التعليم في المغرب اختلافا جذريا عن هذه الأنظمة المتقدمة جدا، وتكفينا إطلالة صغيرة على المدارس لنعلم أن مرحلة الحضانة والتعليم الأولي لا علاقة لها بالأسلاك التعليمية، وهي إن كانت واردة في الميثاق، ولكن لم يتم تفعيلها بعد، كما أن الدولة تفوت التعليم للقطاع الخاص الرديء، حيث البنايات الضيقة والمفتقرة إلى

شروط التعليم والتعلم الأساسية، كما أن الأطر غير مكونة تكوينا بيداغوجيا مناسبا، وهذا موضوع يستحق البحث والدراسة.

تفتقر المؤسسات إلى التجهيز بالأنترنيث، كما تعتمد مقررات ومناهج غير متجددة، وتغيب بشكل كلي عن مؤسساتنا التخصصات الفنية والحرف والمهن اليدوية، مما يجعل تعليمنا تعليما نظريا فقط، كما يغيب التنسيق بين حاجات السوق والتعليم الجامعي، لهذا تنتشر البطالة بين الخريجين الجامعيين، إضافة إلى ذلك لا تعتمد اللغة العربية لغة للعلم، ثم هناك أيضا غياب استراتيجيات تمكن المدرسين من التكوين الذاتي أو التكوين المستمر.

إلى جانب ضعف الوسائل التعليمية المعتمدة في الأقسام والاكتظاظ وكثافة المقررات، كل هذه عوامل تساعد على ضعف مستوى الخريجين، وعدم ارتباط التعليم بمشكلات الحياة في كل الأسلاك التعليمية يجعل من التعليم في المغرب عديم الجدوى بل يجعله عاملا من عوامل الهدر التاريخي إن صح هذا التعبير.

ولا ننسى أبدا التراجع التاريخي عن تطبيق المبادئ الآتية: التعميم والتعريب والتوحيد وما كان له من الأثر على عدم القضاء على الأمية والتبعية والطبقية. وبالتالي التخلف واعتماد المجتمع المغربي على الاستهلاك فقط دون الإنتاج.

- **اقتراحات للخروج من الأزمة:**

لا ندعي أبدا أننا قد أتينا بجديد فيما سبق وعرضناه من أمثلة عن الجودة التعليمية بأمثلة حية من الواقع، لأنها موجودة فعلا ومعروفة ويشاهدها المواطن العادي والطالب والمدرس والمدير ورئيس الجامعة والوزير ورئيس الحكومة، إنها على مرأى ومسمع من الكل، كما أن خطتها للتنمية واضحة بدءا من الإلزامية حتى الشراكة بين البحث العلمي والشركات ومؤسسات الإنتاج، ليتخرج الطالب وهو على علم بوظيفته في

الحياة، ولكن بناءا على ذلك وبناءا على هشاشة نظامنا التعليمي وبناءا على الثغرات التي ذكرناها سابقا نقترح ما يلي:

- يجب إدماج مرحلة الحضانة ورياض الأطفال في النظام التعليمي، وتعيين أساتذة أكفاء لما لهذه المرحلة العمرية من أهمية في بناء شخصية الإنسان.
- يجب تعليم اللغة العربية في السلك الابتدائي بوسائل بيداغوجية تعمل على ترسيخ المعلومات والمهارات والحرص على عدم التنفير.
- يجب تحفيظهم القرآن الكريم.
- تعليم الأطفال في هذه المرحلة حب القراءة والنظافة والثقة بالنفس، والصدق والأمانة.
- تعليم اللغات الأجنبية والانفتاح على الثقافة الأخرى.
- تدريس الرياضيات والعلوم باللغة العربية.
- في المرحلة الإعدادية يجب أن يتم التركيز على التاريخ والأدب العربيين بدءا من مرحلة الجاهلية وحتى القرن العشرين وتدرس العلوم والرياضيات والتكنولوجيا باللغة العربية.
- يجب إدماج الحرف والمهن اليدوية في المرحلتين الإعدادية والثانوية مع ترك الحرية للتلميذ في اختيار ما يناسبه، وهذا يقتض تغيير النظرة إلى هذه المهن التي يعتبر مزاوليها من الفاشلين.
- ربط المؤسسات بمراكز الحرف كنوع من ربط المؤسسة بمشاكل الحياة.
- ربط المؤسسات التعليمية بمختلف المؤسسات الاجتماعية لتكون حقا المدرسة منفتحة على المحيط ويكون التلميذ فعلا في قلب العملية التعليمية التعلمية، مقبلا على حل المشكلات التي تعترضه في القسم.

وهذا يقتضي تغييرا جذريا في بنية المؤسسة والأقسام والمقررات وإعادة النظر في تكوين المدرسين، وهذا ما يشكل الطرح الجديد الذي نتبناه مقارنة مع التصورات السابقة.

إن هذه التعديلات من شأنها أن تعطي للتعلم معنى، بل إن من شأنها أن تقضي على الهدر التاريخي الذي يساهم تعليمنا في إنتاجه، وأكثر من ذلك، سيكون التعلم فرصة لظهور نواة لمشاريع شخصية، يطورها أصحابها فيما بعد باستغلال التكنولوجيا والعلوم واللغات وأحدث ما توصل إليه العلم، خصوصا وأن تلاميذنا يتميزون بذكاء شديد ولكن ينقصهم المجال التطبيقي، وغياب هذا المجال التطبيقي في تعليمنا هو السبب في ظهور كثير من مظاهر العنف بسبب الملل، إذ أن تلاميذنا يحسون أن تعليمنا لا جدوى منه، كما أن الجميع أساتذة وتلاميذ يحسون بملل من دورات تعليمية نظرية لا يجدون لها معنى ما لم ترتبط بمشكلات الحياة.

- ✓ يجب أن تراهن الدولة المغربية على أن توحد المؤسسة وتعممها على كل المواطنين على اختلاف الطبقات، كما يجب أن تلتزم بالمجانية وإجبار كل المواطنين على التمدرس، ثم إن التعليم الجامعي يجب أن يبرمج استنادا إلى احتياجات السوق.
- ✓ يجب أن تشرف الدولة على تكوين المواطنين من الحضانة وحتى التخرج،
- ✓ يجب أن تحرص الدولة على تكوين مواطنين يمتلكون هوية وأخلاقا وحرفة عند تخرجهم من السلك الثانوي أو الجامعي.
- ✓ يجب ألا تتهرب الدولة من الإنفاق على التعليم خصوصا وأننا لسنا في شساعة اليابان ولا في حجم كثافة سكان الصين.

إن هذه التعديلات والإصلاحات التعليمية رهينة بحجم الإنفاق على قطاع التعليم وحجم الإنفاق رهين بإرادة سياسية حقيقة.

خلاصة:

يتبين من التحليل السابق أن:

الساحة الفكرية التربوية المغربية لا تخلو من اقتراحات للنهوض بالمنظومة التعليمية بالمغرب، وهي اقتراحات جادة وهادفة، بدءا من محمد عابد الجابري وإلى المفكر المغربي مصطفى محسن. كما يتبين أن سبب نجاح أمريكا وبريطانيا واليابان وماليزيا هو التمسك بمبدأ "اقرأ" أولا، ثم الإنفاق على تنفيذ هذا الأمر الإلهي الذي يؤدي إلى نجاح صاحبه حتى ولو لم يكن مسلما. ولو أننا خشينا التطويل لعرضنا لنظام الصين ولأنظمة أخرى رائدة، والتي حرصت كل منها، بغض النظر عن الديانة وبغض النظر عن نظامها الاقتصادي، رأسماليا كان أو اشتراكيا، على تطبيق مبدأ "اقرأ" وهو أمر رباني لم يكن الأمر به أولا من العبث، كما أن هذا الأمر الإلهي سهر على تنفيذه قادة سياسيون تحدوا كل الإكراه المادي والجغرافي والعرقي والتعدد الديني واللغوي والكثافة السكانية ولم يقولوا ليس بالإمكان أكثر مما كان كما حدث عندما تراجع أصحاب القرار السياسي في بلادنا عام 1964.

إن أي باحث في علوم التربية المقارن، بإمكنه أن يتوصل إلى أن نهضة الدول المتقدمة، رغم اختلاف دياناتها وأنظمتها الاقتصادية، كان اعتمادا على تنفيذ خطة تعليمية واضحة المعالم تتمثل عناصرها الأساسية فيما يلي:

- إجبارية ومجانية التعليم.
- إدماج التعليم الأولي في الأسلاك التعليمية
- تعميم التعليم للقضاء على الأمية.
- الاعتماد على اللغة الأم كلغة للعلم في كل الأسلاك التعليمية.
- تعليم حب الوطن والإخلاص في العمل.
- تعليم الثقة في النفس.

- تعليم الرياضيات والفيزياء والتكنولوجيا والتاريخ الوطني والعربي باللغة الأم....
- تعليم الحرف والمهن اليدوية، والجديد في الموضوع هو إدماج هذه الحرف في الأسلاك التعليمية، وهذا وجه من أوجه ربط التعليم بالتطبيق، وربط التعليم بمشكلات الحياة، وربط المؤسسة بالمقاولة.
- تعليم اللغات الأجنبية.
- اعتماد مدرسة موحدة لكل الطبقات.
- تنفيذ نتائج البحث العلمي الذي يجب أن يكون مبرمجا حسب الاحتياجات.

لهذا نقترح، في هذا الإطار، مدرسة ثانوية شاملة لكل أنواع الدراسات والتي تفتح في وجه كل المغاربة، والذين يأتون أيضا من تعليم ابتدائي موحد تدرس فيه اللغة الأم بالوسائل الحديثة، وتدرس فيه القيم والأخلاق الإسلامية والهوية.

عندما ندمج الحرف والمهن الفنية وكل أنواع التخصصات في التعليم الثانوي إلى جانب التعليم النظري الأكاديمي السائد الآن، حينذاك نستطيع أن نتحدث عن احترام الفوارق في الذكاء والتدريس بواسطة الكفايات، وحينها فقط نستطيع أن نقول أننا قد جعلنا التلميذ محور العملية التعليمية.

إن الإشكالية الحقيقية في منظومتنا التعليمية ليست في إمكانية التوصل إلى خطة بدليل وجودها أو وجود بعض عناصرها منذ الحصول على الاستقلال، خصوصا مع المخططات الخماسية الأولى والتي أقرت المجانية لتكافؤ الفرص والقضاء على الطبقية، كما أقرت اللغة الأم للقضاء على التبعية وأقرت الإجبارية للقضاء على الأمية، ثم المغربة للقضاء على التبعية أيضا، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في الإرادة السياسية للتنفيذ والتي تراجعت عن هذه المبادئ الأربعة، وقد كان ذلك عام 1964 والتي قرر فيها الملك أن المغرب غير قادر على المضي في إنجاز هذه المخططات.

وفي هذا الإطار يجب الكف عن إلقاء اللائمة على رجل التعليم، لأنه في النهاية مجرد أداة تنفيذية لمنهاج يملى عليه بكل تفاصيله. فلن يتحمل رجل التعليم أبدا مسؤولية فشل النظام التعليمي لأنه ببساطة لن يستطيع التعميم، ولا التعريب، ولا التوحيد، ولا تجهيز المؤسسات، ولا تحقيق جودة المناهج للرفع من مستوى التعلم، وحدها الإرادة السياسية التي بوسعها إنجاز هذه الأشياء إذا أرادت كما فعلت إرادات سياسية أخرى سبق ذكرها.

بعد تحليل التصورات السابقة، وبعد الاطلاع على النماذج الواقعية الحية، وبعد اقتراح تصور جديد يهدف إلى تكوين مواطن يمتلك هوية وأخلاقا وحرفة، وبعد التوصل إلى أن المشكل ليس في نقص في التصورات أو نقص في النماذج التي يمكن احتذاؤها، ولكن في الإرادة السياسية، يبقى السؤال الحقيقي والذي يفرض نفسه هو: من أين سنأتي بهذه الإرادة السياسية؟ فلا هي تصنع ولا هي تباع أو تشترى؟

المراجع المعتمدة

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المملكة المغربية، اللجنة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي، تطبيقات الميثاق الوطني للتربية والتعليم 2000/ 2013، المكتسبات والمعيقات، المطبعة المدينة، دجنبر 2014.
- مادي لحسن، السياسة التعليمية ورهانات المستقبل، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الدار البيضاء، 1999.
- بدران شبل، التربية المقارنة، دراسات نقدية في نظم التعليم، منشورات دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- الجابري محمد عابد، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1973.
- جسوس محمد، أزمة التعليم بالمغرب، مجلة عالم التربية، ع1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.
- المحيسن ابراهيم بن عبد الله، تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية –دراسة ميدانية مقارنة–، المجلة التربوية، المجلد السادس عشر، عن مجلس النشر العلمي، الكويت،2002.
- الفضيل العيرج، التعليم والتشغيل، مجلة عالم التربية، ع25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.
- الزين بوشعيب، مدرسة المستقبل، بين التصور والتنزيل، مجلة عالم التربية، ع25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2014.